

Distr.: General  
28 July 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الخامسة والستون

البند ١٤٣ من جدول الأعمال المؤقت\*

تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص  
المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك  
من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة  
في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن  
أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة  
في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير  
و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

التقديرات المنقحة المتعلقة بميزانية المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة  
الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من  
الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا  
والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من  
الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون  
الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لفترة السنتين  
٢٠١٠-٢٠١١

تقرير الأمين العام

\* A/65/150.



موجز

يعرض هذا التقرير احتياجات إضافية بمبلغ ٣١ مليون دولار، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، زيادة على الاعتماد الأولي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بالصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٩/٦٤. وتتصل الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول بتنقيح الجدول الزمني للمحاكمات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ نتيجة للقبض مؤخرًا على بعض المتهمين الذين يشغلون مناصب رفيعة، فضلًا عن التغييرات التي طرأت على مواعيد إتمام عدد من المحاكمات الابتدائية. ومطلوب من الجمعية العامة الموافقة على اعتماد إضافي إجماليه ٣٤ ٢٢٣ ٠٠٠ دولار (صافيه ٣١ ٠٥٦ ٠٠٠ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

## أولاً - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٩/٦٤، أن تعتمد للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ مبلغاً إجماليه ٨٠٠ ٢٩٥ ٢٤٥ دولار (صافيه ٥٠٠ ٢٤٦ ٢٢٧ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٢ - وفي الفقرة ٣ من الجزء ثانياً من القرار ٢٣٩/٦٤، رحبت الجمعية العامة بالقبض على متهمين اثنين آخرين، وطلبت إلى المحكمة أن تمضي قدماً في محاكمتها مستعينة في ذلك بالموارد المتاحة، وطلبت إلى الأمين العام، في ذلك الصدد، أن يقدم إلى الجمعية في دورتها المقبلة تقريراً عن الآثار المالية المترتبة على تلك المحاكمات.

٣ - ولأسباب خارجة عن إرادة المحكمة، نُقِّح إلى حد كبير الجدول الزمني للمحاكمات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ليعكس التغييرات في المواعيد المقدرة لإتمام المحاكمات الابتدائية بالمقارنة مع الجدول الزمني المتاح وقت إعداد ميزانية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وعلاوة على ذلك، أسهم التحضير لمحاكمتين جديدتين عقب إلقاء القبض على اثنين من الهاربين (غريغوار نداهيما الذي اعتقل في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وإيدلفونس نيزيimana الذي اعتقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) في تنقيح الجدول الزمني للمحاكمات. وقد استلزمت عملية اعتقال أخرى في حزيران/يونيه ٢٠١٠ طالت جان بوسكو أوينكيندي تجهيز القضية لغرض كل من طلب الإحالة بموجب القاعدة ١١ مكرراً وللتحضير في الوقت نفسه للمحاكمة في حال رفض طلب الإحالة. وترد في الفقرات أدناه التفاصيل المتعلقة بتنقيح الجدول الزمني للمحاكمات وما يتصل بها من احتياجات إضافية من الموارد.

## ثانياً - برنامج العمل المنقح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، والتقرير المرحلي عن المحاكمات والإحالات في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

٤ - أشار الأمين العام في الفقرتين ١٤ و ١٧ من تقريره إلى الجمعية العامة بشأن ميزانية المحكمة الدولية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (A/64/478) إلى أن جهوداً مكثفة تواصلت بغرض تعقب واعتقال الهاربين الثلاثة عشر الذين ظلوا طلقاء، بمن فيهم الهاربون الذين أعطيت الأولوية لمحاكمتهم في المحكمة الدولية لأنهم يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن جرائم الإبادة الجماعية. وتجدد الإشارة أن الجدول الزمني للمحاكمات واقتراح الميزانية المقدم

من المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لم يأخذ في الاعتبار الاحتياجات من الموارد المتعلقة بمحاكمة الهاربين الذين ظلوا طلقاء وقت وضع الصيغة النهائية لميزانية المحكمة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأشار الأمين العام إلى أن الاحتياجات من الموارد فيما يتعلق بأولئك الهاربين سيجري تناولها في سياق التقديرات المنقحة وعندما يتم القبض على الهاربين.

٥ - وكان يتوقع أن ينخفض عبء العمل القضائي للمحكمة الدولية إلى حد كبير ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، بيد أنه ازداد في الواقع بسبب عمليتي اعتقال جديدتين خلال تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تنجز المحاكمات التي كان يتوقع إنجازها خلال نفس الفترة. وفي ضوء تلك التطورات، تتوقع المحكمة أن تجري محاكمات وأن تحرر أحكاما في ١٢ قضية تشمل ٢٤ متهما خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، على النحو المبين أدناه:

(أ) قضايا في مرحلة صياغة الحكم، يتوقع أن تصدر الأحكام فيها في عام ٢٠١٠: خمس قضايا تشمل ١٣ متهما (بوتاري (٦ متهمين)؛ وقضية العسكريين الثانية (٤ متهمين)؛ وهاتيغيكمانا (متهم واحد) وناووكوليليايو (متهم واحد) وكانياروكيغا (متهم واحد))؛

(ب) قضية فيها متهم واحد حيث ستكتمل جلسات الاستماع إلى الأدلة وسيصدر الحكم في عام ٢٠١٠: غاتيبي؛

(ج) قضية واحدة تشمل عدة متهمين في مرحلة صياغة الحكم، يتوقع أن يصدر الحكم فيها في عام ٢٠١١: بيزيمونغو وآخرون (أربعة متهمين)؛

(د) قضايا تجرى محاكمة المتهمين فيها ويصدر الحكم فيها في عام ٢٠١١: ثلاث قضايا تشمل ٤ متهمين (كاريميرا وآخرون (متهمان بعد وفاة أحد المتهمين في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠)؛ ونغيراباتاري (متهم واحد)؛ ونزابونيمانا (متهم واحد))؛

(هـ) قضايا تبدأ فيها المحاكمة في عام ٢٠١٠ ويصدر الحكم فيها في عام ٢٠١١: قضيتان يشمل كل منهما متهما واحدا (نداهيماننا ونيزييماننا)؛

(و) دعاوى استئناف يتوقع صدور الحكم فيها في عام ٢٠١٠: أربع قضايا تشمل ٧ مستأنفين (روكوندو (مستأنفان)؛ وكاليمانزيرا (مستأنفان)؛ وريزاهو (مستأنف واحد)؛ وموفونبي (مستأنفان))؛

(ز) دعاوى استئناف يتوقع صدور الحكم فيها في عام ٢٠١١: سبع قضايا تشمل ١٥ مستأنفا (باغوسورا وآخرون (٣ مستأنفين)؛ وسيتاكو (مستأنفان) ومونياكازي

(مستأنف واحد)؛ وكانياروكيغا (مستأنف واحد)؛ وناووكوليليايو (مستأنف واحد)؛ وهاتيغيكمانا (مستأنف واحد)؛ وجاتيتي (مستأنف واحد)).

٦ - وقد نفحت تقديرات الإطار الزمني لإنجاز المحاكمات الجارية في ضوء التطورات التي حدثت منذ إعداد الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، تأخرت أعمال المحاكمات عن الجدول الزمني المتوخى أصلاً لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، ويتوقع حالياً أن تستمر في عام ٢٠١١ بعض المحاكمات الجارية في عام ٢٠١٠. وقد ساهم عدد من العوامل في حالات التأخير في الجدول الزمني للمحاكمات، على النحو المبين أدناه:

(أ) تؤدي قلة الموظفين بسبب ارتفاع معدل المغادرة والصعوبات التي تعترض توظيف موظفين جدد، ولا سيما في المناصب العليا وبعقود مؤقتة، إلى تأخير القضايا التي هي في مرحلة صياغة الحكم؛

(ب) تقضي شروط المحاكمة العادلة أن من الضروري في عدة قضايا منح مزيد من الوقت للدفاع لإعداد تقديم مرافعته أو تقديم الموجزات الختامية؛

(ج) نظراً لتكليف القضاة بشكل متزامن بالنظر في عدة قضايا، فإن حالات التأخير في محاكمة واحدة تترتب عليها تداعيات على قضايا أخرى من خلال طرحها تحديات كبرى أمام المحكمة فيما يتعلق بتحديد مواعيد المحاكمات لغرض جلسات الاستماع إلى الأدلة وزيارات الموقع والاستماع إلى المرافعات الختامية.

٧ - وتعزى التنقيحات المدخلة على الجدول الزمني القضائي بالمقارنة مع التوقعات الواردة في تقرير الأمين العام (A/64/478) إلى الوقائع المبينة أدناه:

(أ) تم القبض على اثنين من الهاربين ويتوقع أن تبدأ محاكمتهما في عام ٢٠١٠. وألقي القبض على هارب ثالث في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن المقرر إحالة قضيته إلى القضاء الوطني. وفي حال رفض الإحالة، ستجري محاكمته في المحكمة الدولية. وفيما يلي تفاصيل ذلك:

١' ألقى القبض على غريغوار نداهيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ ونقل بعد ذلك إلى المحكمة الدولية. ووفقاً لمواعيد المحاكمات الحالية، يتوقع أن يبدأ جزء الادعاء في محاكمته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وأن يصدر الحكم في آب/أغسطس ٢٠١١؛

٢' ألقى القبض على إدفونسي نيزييماننا في أوغندا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ونقل إلى المحكمة الدولية. وهو أحد الهاربين الأربعة الذين

يُحظون بأولوية قصوى من بين الذين حددوا في استراتيجية الإنجاز للمحاكمة في المحكمة الدولية. ويتوقع أن تبدأ محاكمته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وأن يصدر الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١؛

٣' أُلقي القبض على **جان بوسكو أوينكيندي**، وهو المهرب الثالث، في أوغندا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ونقل إلى المحكمة الدولية. ومن المقرر إحالة قضيته إلى القضاء الوطني. وفي انتظار طلب المدعي العام لهذه الإحالة وموافقة الدوائر عليها، بدأت الأعمال التمهيدية للمحاكمة؛

(ب) ستستمر في عام ٢٠١١ صياغة الحكم في إحدى المحاكمات التي اكتملت (بيزيمونغو وآخرون) وثلاث محاكمات جارية: **كاريميرا** وآخرون، و**غيراباتواري**، و**ونزابونيمانا**. وستمتد أيضا مرحلة تقديم الأدلة في اثنتين من تلك القضايا (انظر **غيراباتواري** و**ونزابونيمانا** أدناه)، إلى بداية عام ٢٠١١؛

(ج) وتواجه جميع المحاكمات الأربع لعدة متهمين قلة الموظفين. ففي ثلاث من القضايا الأربع، غادر منسقو الأحكام فضلا عن موظفين قانونيين آخرين في أفرقة الصياغة أو أنهم سيغادرون قبل صدور الأحكام. وقد أدت تلك العوامل، فضلا عن تكليف القضاة بمهام موازية، ولا سيما في محاكمة **نيراماسوهوكو** وآخرين، إلى تأخير مواعيد إصدار الأحكام، على النحو التالي:

١' **كاريميرا وآخرون**. في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ألغت دائرة الاستئناف أمر الدائرة الابتدائية بفصل محاكمة **غيرومباتسي** عن محاكمته المشتركة مع **كاريميرا** و**نزيرويرا**. ومنذ ذلك الحين، واصلت الدائرة الابتدائية المحاكمة المشتركة التي تضم **غيرومباتسي**. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، توفي أحد المتهمين، وهو **نزيرويرا**، قبل فترة قصيرة من الانتهاء من مرافعة الدفاع عنه. ولم يكن لذلك التطور الجديد أي تأثير على موعد إنجاز المحاكمة بما أن مرافعة الدفاع عن **غيرومباتسي** كان من المقرر بالفعل أن تبدأ في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠. ومن المتوقع أن تكتمل مرحلة تقديم الأدلة في الربع الأخير من عام ٢٠١٠. ومن المتوقع الآن صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بدلا من النصف الأول من عام ٢٠١١؛

٢' **يندينديليمانا وآخرون**. يتوقع صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بدلا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

٣' نيراماسوهو كو وآخرون. يتوقع صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بدلا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

٤' بيزيمونغو وآخرون. يتوقع صدور الحكم في النصف الأول من عام ٢٠١١ بدلا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

(د) في القضايا التي تشمل متهما واحدا، من المتوقع أن يقع تأخير أكثر من شهر واحد في أربع محاكمات، وذلك بسبب قلة عدد الموظفين و/أو تكليف القضاة الذين شاركوا في هذه القضايا بمهام موازية. وفي ثلاث قضايا، حتمت شروط المحاكمة العادلة إجراء تعديلات إضافية على الجدول الزمني لمرحلة الاستماع للأدلة:

١' هاتيفيكيما. يتوقع صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بدلا من نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

٢' كانيارو كيغا. يتوقع صدور الحكم في آب/أغسطس ٢٠١٠ بدلا من نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأدت شروط المحاكمة العادلة إلى تأخر بدء مرافعة الدفاع، وبذلك امتدت المحاكمة إلى عام ٢٠١٠؛

٣' نغيراباتواري. يتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بدلا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي محاكمة نزابونيماننا، يتوقع صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بدلا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي كلتا القضيتين، حتمت شروط المحاكمة العادلة إلى حد كبير تجاوز مدة مرحلة تقديم الأدلة التوقعات بكثير، وهو ما أثر على مواعيد إصدار الحكم، ولا سيما بسبب تكليف القضاة الذين يترأسون المحكمة للقيام بمهام متعددة في كلتا القضيتين؛

(هـ) في محاكمة نتاوو كوليلديو، أُرجئ إيداع الموجزات الختامية من شباط/فبراير إلى آذار/مارس كما أُرجئ تقديم المرافعات الختامية حتى حزيران/يونيه ٢٠١٠ لإتاحة وقت إضافي للدفاع من أجل إعداد الموجزات الختامية وللدائرة الابتدائية من أجل القيام بزيارة أحد المواقع إلى رواندا. ومع ذلك، سيصدر الحكم في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، قبل الموعد المتوقع سابقا (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)؛

(و) ولم تجر أي محاكمة في قضية باغاراغاذا حيث أقر المتهم بذنبه، وصدر الحكم بالعقوبة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٨ - وأصدرت دائرة الاستئناف بالفعل ثلاثة أحكام استئنافية في عام ٢٠١٠ (نشوغوزا انتهاك حرمة المحكمة) وبيكيندي ونشاميهغو). وفي الفترة المتبقية من عام ٢٠١٠، تتوقع

دائرة الاستئناف الاستماع إلى دعاوى الاستئناف في ست قضايا (باغوسورا وآخرون، ورو كوندو، و كاليمانزيرا، وريتاهو، وموفوني، وسيتاكو) وإصدار أربعة أحكام استئنافية إضافية تشمل ٧ مستأنفين (رو كوندو (مستأنفان)؛ و كاليمانزيرا (مستأنفان)؛ وريتاهو (مستأنف واحد)؛ وموفوني (مستأنفان)).

٩ - وفي عام ٢٠١١، تتوقع دائرة الاستئناف الاستماع إلى دعاوى الاستئناف في خمس قضايا تشمل ٥ مستأنفين (مونيكازي (مستأنف واحد)؛ و كانيارو كيغا (مستأنف واحد)؛ و نتاوو كوليلايو (مستأنف واحد)؛ وهاتيجيكيما (مستأنف واحد)؛ و غاتي (مستأنف واحد)) وإصدار الأحكام في تلك القضايا الخمس بالإضافة إلى القضيتين اللتين سيستمع فيهما إلى دعاوى الاستئناف في عام ٢٠١٠ (باغوسورا وآخرون (٣ مستأنفين)؛ وسيتاكو (مستأنفان)).

١٠ - ويشمل الماربون العشرة المتبقون الذين لا يزالون طلقاء ثلاثة هارين أعطيت الأولوية لمحاكمتهم في المحكمة الدولية، وهم فيليسيان كابوغا وأوغسطين بيزيماننا وبروتائيس مبيرانيا.

١١ - وتعترم المحكمة الدولية إنجاز ما تقوم به من محاكمات قبل نهاية عام ٢٠١١، على أن تكتمل دعاوى الاستئناف بحلول نهاية عام ٢٠١٣، إذا لم تجر أي اعتقالات جديدة لمتهمين تعين محاكمتهم في المحكمة.

### ثالثاً - الاحتياجات الإضافية من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

الجدول ١

#### الاحتياجات الإضافية حسب العنصر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| التقديرات        | التغير          | الاعتماد الأولي  |
|------------------|-----------------|------------------|
| <b>النفقات</b>   |                 |                  |
| ١١ ٨٠٣,٦         | ١ ١٩١,٣         | ١٠ ٦١٢,٣         |
| ٥٩ ٦٠٨,٣         | ١١ ٠٣٠,٤        | ٤٨ ٥٧٧,٩         |
| ٢٠٠ ٥٤٦,٧        | ٢٢ ٠٠١,٣        | ١٧٨ ٥٤٥,٤        |
| ٧ ٥٦٠,٢          | -               | ٧ ٥٦٠,٢          |
| <b>٢٧٩ ٥١٨,٨</b> | <b>٣٤ ٢٢٣,٠</b> | <b>٢٤٥ ٢٩٥,٨</b> |
| <b>الإيرادات</b> |                 |                  |
| ٢١ ٢١٦,٣         | ٣ ١٦٧,٠         | ١٨ ٠٤٩,٣         |
| <b>٢٥٨ ٣٠٢,٥</b> | <b>٣١ ٠٥٦,٠</b> | <b>٢٢٧ ٢٤٦,٥</b> |

## الجدول ٢

الاحتياجات الإضافية حسب وجه الإنفاق  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| التقديرات                                                    | التغير          | الاعتماد الأولي  |
|--------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|
| <b>النفقات</b>                                               |                 |                  |
| ١٤٦ ٥٤٤,٢                                                    | -               | ١٤٦ ٥٤٤,٢        |
| الوظائف                                                      |                 |                  |
| ٤٨ ٩٥٥,٢                                                     | ٢٧ ٧٢٢,٩        | ٢١ ٢٣٢,٣         |
| تكاليف الموظفين الأخرى                                       |                 |                  |
| ١١ ٠٤٢,٠                                                     | ١ ٠٧٤,٧         | ٩ ٩٦٧,٣          |
| التعويضات الممنوحة لغير الموظفين                             |                 |                  |
| ٣٤٩,٧                                                        | ٧٣,٠            | ٢٧٦,٧            |
| الاستشاريون والخبراء                                         |                 |                  |
| ٧٦١,٦                                                        | ١١٦,٦           | ٦٤٥,٠            |
| سفر الممثلين                                                 |                 |                  |
| ٤ ٢٥٣,٣                                                      | ٧٩٤,٩           | ٣ ٤٥٨,٤          |
| السفر                                                        |                 |                  |
| ٢٣ ٨٢٩,٦                                                     | -               | ٢٣ ٨٢٩,٦         |
| الخدمات التعاقدية                                            |                 |                  |
| ١٣ ٨٩٠,٦                                                     | ٤٩٠,٠           | ١٣ ٤٠٠,٦         |
| مصرفوات التشغيل العامة                                       |                 |                  |
| ٨,٣                                                          | -               | ٨,٣              |
| الضيافة                                                      |                 |                  |
| ٢ ٦٤٥,٤                                                      | ١٠٥,٩           | ٢ ٥٣٩,٥          |
| اللوازم والمواد                                              |                 |                  |
| ٣ ٢٣١,٦                                                      | ٦٧٨,٠           | ٢ ٥٥٣,٦          |
| الأثاث والمعدات                                              |                 |                  |
| ٣٨٨,٠                                                        | -               | ٣٨٨,٠            |
| تحسين أماكن العمل                                            |                 |                  |
| ٢ ٤٠٣,٠                                                      | -               | ٢ ٤٠٣,٠          |
| المنح والتبرعات                                              |                 |                  |
| ٢١ ٢١٦,٣                                                     | ٣ ١٦٧,٠         | ١٨ ٠٤٩,٣         |
| الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين                       |                 |                  |
| <b>٢٧٩ ٥١٨,٨</b>                                             | <b>٣٤ ٢٢٣,٠</b> | <b>٢٤٥ ٢٩٥,٨</b> |
| <b>المجموع (الإجمالي)</b>                                    |                 |                  |
| <b>الإيرادات</b>                                             |                 |                  |
| ٢١ ٢١٦,٣                                                     | ٣ ١٦٧,٠         | ١٨ ٠٤٩,٣         |
| الإيرادات المتأتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين |                 |                  |
| <b>٢٥٨ ٣٠٢,٥</b>                                             | <b>٣١ ٠٥٦,٠</b> | <b>٢٢٧ ٢٤٦,٥</b> |
| <b>المجموع (الصافي)</b>                                      |                 |                  |

١٢ - ويعكس المستوى العام للموارد المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ تخفيضاً في الوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف تمشياً مع الانخفاض المتوقع في نشاط المحاكمات اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومع ذلك، واستناداً إلى الجدول الزمني المنقح للمحاكمات، تتوقع المحكمة الدولية نشاطاً كاملاً فيما يخص المحاكمات الابتدائية طوال عام ٢٠١٠ مع انخفاض نشاط المحاكمات اعتباراً من النصف الثاني من عام ٢٠١١. وعليه، تُطلب مخصصات إضافية للبنود التالية غير المتصلة بالوظائف: مرتبات القضاة وبدلاتهم، وسفر الممثلين، والمساعدة المؤقتة العامة، والاستشاريون، وسفر الشهود، واستئجار الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، واللوازم والمعدات.

١٣ - وتعكس الاحتياجات الإضافية الإجمالية الحد الأدنى من المتطلبات من أجل: (أ) بدء وإتمام محاكمتين جديدتين من المحاكمات ذات المتهم الواحد والتي تنطوي على اعتقالات جديدة (نداهيما و نيزيما)؛ (ب) إعداد قضية جديدة إضافية ذات متهم واحد بغرض إحالتها إلى هيئة قضائية وطنية أو بغرض المحاكمة في حال فشل الإحالة؛ (ج) إتمام صياغة الأحكام وإصدارها في أربع من القضايا الجارية التي تضم عدة متهمين والتي تشمل ١٦ متهما و ٧ قضايا ذات متهم واحد.

١٤ - واستنادا إلى الانخفاض المتوقع في نشاط المحاكمات وقت وضع اللمسات الأخيرة على الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تموز/يوليه ٢٠٠٩)، طلبت المحكمة الدولية تمديد المهام المتصلة بـ ٩٣ وظيفة في قلم المحكمة كانت قد ألغيت في عام ٢٠٠٩، وذلك لمدة تسعة أشهر اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بتمويل من المساعدة المؤقتة العامة. ومع ذلك، فإن التوقعات الأولية لم تتحقق لأن عدد المحاكمات الابتدائية غير المكتملة بحلول بداية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تجاوز القضايا الثلاث ذات المتهم الواحد التي كانت متوقعة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وأدى اعتقال اثنين من الهاربين في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ إلى زيادة قضيتين إضافيتين إلى عبء العمل الخاص بالمحاكمات. وفي ضوء تلك التطورات، اضطرت المحكمة الدولية إلى الاحتفاظ بمهام إضافية فيما يتعلق بـ ١٣٥ وظيفة ألغيت في عام ٢٠٠٩ (٤١ لمكتب المدعي العام (٣٥ وظيفة من الفئة الفنية و ٦ وظائف من فئة الخدمات العامة) و ٩٤ لقلم المحكمة (٧ وظائف من الفئة الفنية و ٨٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة)). ووفقا للجدول الزمني القضائي المنقح، فإن جميع المهام الـ ٢٢٨ المشار إليها أعلاه مطلوبة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وبما أنه لا توجد مخصصات للوظائف الـ ١٣٥ في الميزانية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، مددت المحكمة الدولية الوظائف الـ ١٣٥ الملغاة من أجل أداء المهام المطلوبة أساسا ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في إطار الموارد المتاحة، تمشيا مع الفقرة ٥ من القرار ٢٥٦/٦٣ والفقرات ٣ و ٥ و ٦ من الجزء ثانيا من القرار ٢٣٩/٦٤، ريثما تنظر الجمعية في الموارد اللازمة. وبناءً على ذلك، أُدرجت الموارد المخصصة لتغطية فترة الـ ١٨ شهرا في التقديرات الحالية المتعلقة بالوظائف الـ ١٣٥. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المحكمة بحاجة إلى مواصلة المهام لفترة ستة أشهر إضافية فيما يخص ٦٠ وظيفة (٢٠ وظيفة من الفئة الفنية و ٤٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة) من المقرر إلغاؤها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وذلك من خلال توفير موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة. وكما هو موضح في الفقرات السابقة، تشير زيادة عبء العمل القضائي والجدول الزمني المنقح للمحاكمات إلى انسجام مستوى ووتيرة نشاط المحاكمات حتى منتصف عام ٢٠١١ مع مستوى ووتيرة النشاط في الفترة

٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتجدر الإشارة أن المحكمة الدولية بذلت جهودا لإدارة الاحتياجات الإضافية من الموارد المتاحة. غير أنه تبين استحالة القيام بذلك نظرا لضخامة حجم العمل القضائي المنقح.

١٥ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١١، سيتم إنشاء مجمع موظفين قانونيين من الموظفين الذين يتوقع اكتمال مهامهم الحالية، وفقا للجدول الزمني الحالي للمحاكمات، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. والغرض من إنشاء هذه المجموعة هو تفادي العواقب الوخيمة التي تواجهها دوائر المحكمة نتيجة ارتفاع معدل مغادرة الموظفين القانونيين (١٣ موظفا غادروا دوائر المحكمة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠). وتجدر الإشارة أن استبدال الموظفين عملية بطيئة ويحتاج الموظفون المعينون حديثا إلى شهرين على الأقل للإلمام بقضية من القضايا، مما يؤدي إلى حالات تأخير في تحرير الأحكام. وسوف تعالج تلك المجموعة هذه المشكلة وتؤكد من وجود موظفين من ذوي الخبرة لاستلام العمل وإنجازه في حال استمرار مغادرة الموظفين القانونيين، كما ستتناول الأعمال الإضافية فيما يتصل بالمحاكمات في عام ٢٠١١ على النحو المطلوب. بموجب القاعدة ١١ مكررا إلى جانب دعاوى انتهاك حرمة المحكمة (يتوقع رفع دعوتين على الأقل في عام ٢٠١١)، وستقدم مساعدات إضافية إلى أفرقة صياغة الأحكام خلال الأسابيع السابقة لصدور الحكم.

١٦ - وتكرر المحكمة التأكيد على الحاجة إلى الإبقاء على مستوى كاف من الموظفين من ذوي الكفاءة والالتزام والخبرة للاضطلاع بالمهام الأساسية للمحكمة، وهو ما يتسم بأهمية حاسمة لتجنب مزيد من التأخير في إكمال المحاكمات وإصدار الأحكام.

## ألف - دوائر المحكمة

١٧ - أفاد رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن بشأن استراتيجية الإنجاز المستكملة للمحكمة (انظر S/2010/259)، أنه حتى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ اكتملت محاكمات الدوائر الابتدائية بالنسبة لـ ٥٠ متهما. وخلال الفترة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، أصدرت الدوائر الابتدائية الثلاث للمحكمة ثلاثة أحكام في قضايا ذات متهم واحد، ومنها حالة إعادة محاكمة (نسينغيماننا وموفونبي وسيتاكو)، واختتمت مرحلة الأدلة في ثلاث محاكمات (كانيارو كيغا وبتاوو كوليليايو وغاتيتي). وهناك ثلاث محاكمات جارية (نغيراباتواري ونزابونيماننا وكاريميرا وآخرون). ويتوقع صدور أحكام في سبع محاكمات تتعلق بـ ١٥ متهما (نيراماسوهو كو وآخرون (بوتاري)، ويندينديليماننا وآخرون (قضية العسكريين الثانية)، ومونياكازي، وهاتينغيكيماننا،

وكانيارو كيغا، ونتاوو كوليلايو، وغانيتي) قبل نهاية عام ٢٠١٠، وفي ست محاكمات إضافية تتعلق بـ ١١ متهما (بيزيمونغو وآخرون، ونزابونيماننا، ونغيراباتواري، وكاريميرا وآخرون، ونداهيماننا، ونيزيماننا) خلال عام ٢٠١١، بما في ذلك في محاكمتين سيشرع فيهما خلال عام ٢٠١٠. وصدر حكم آخر في قضية يوسف مونيكاكازي ذات المتهم الواحد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد أدين المتهم وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاما.

١٨ - وكان لتفتيح جدول المحاكمات أثر على عدد القضاة الذين ستظل خدماتهم مطلوبة في عام ٢٠١١. وحظي طلب المحكمة بتمديد مدة خدمة سبعة قضاة دائمين وتسعة قضاة مخصصين إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. بموافقة مجلس الأمن في قراره ١٩٣٢ في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويتوقع نقل أحد القضاة إلى دائرة الاستئناف بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ونقل ثلاثة قضاة آخرين بحلول منتصف عام ٢٠١١.

### الجدول ٣

#### الاحتياجات الإضافية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| التقديرات | التغير  | الاعتماد الأولي |                                  |
|-----------|---------|-----------------|----------------------------------|
| ١١ ٠٤٢,٠  | ١ ٠٧٤,٧ | ٩ ٩٦٧,٣         | التعويضات الممنوحة لغير الموظفين |
| ٧٦١,٦     | ١١٦,٦   | ٦٤٥,٠           | سفر الممثلين                     |
| ١١ ٨٠٣,٦  | ١ ١٩١,٣ | ١٠ ٦١٢,٣        | المجموع (الإجمالي)               |

#### الاحتياجات من الموارد

##### مرتبات وبدلات القضاة

١٩ - من شأن الاحتياجات الإضافية المقدرة البالغة ١ ٠٧٤ ٧٠٠ دولار تحت هذا البند أن تغطي تكاليف أتعاب القضاة (سبعة قضاة دائمين وتسعة قضاة مخصصين) الناجمة عن تمديد فترة الانتداب إلى ما بعد الفترة المشار إليها سابقا في الجدول الزمني المنقح للمحاكمات (مبلغ ١ ٣٩٢ ٢٠٠ دولار، الذي يقابله جزئيا انخفاض الاحتياجات تحت بند التكاليف العامة للقضاة (٣١٧ ٥٠٠ دولار)).

##### سفر الممثلين

٢٠ - تتعلق الاحتياجات الإضافية البالغ قدرها ١١٦ ٦٠٠ دولار بسفر أعضاء دائرة الاستئناف لحضور جلسات الاستماع الاستئنافية والجلسات العامة، وبالاحتياجات المنقحة الخاصة بزيارة القضاة للموقع.

## باء - مكتب المدعي العام

٢١ - تبين التجربة في مجال أعمال المحاكمات في مكتب المدعي العام خلال الأشهر الستة الأولى من فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بوضوح أن الموارد المعتمدة للمحاكمات في عام ٢٠١٠ غير كافية. ويمكن إنجاز عبء العمل المتبقي لمكتب المدعي العام فيما يتصل بالمحاكمات الابتدائية على النحو التالي:

|   |                                                        |
|---|--------------------------------------------------------|
| ٥ | المحاكمات التي تستمر حتى عقد جلسات الاستماع إلى الأدلة |
| ٣ | المحاكمات التي تستمر حتى الموجزات والمرافعات الختامية  |
| ٣ | المحاكمات الجديدة المتوقعة خلال فترة السنتين           |

٢٢ - وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، ظل عدد المحاكمات الابتدائية غير المكتملة يتجاوز المحاكمات الثلاث ذات المتهم الواحد التي كانت متوقعة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وأدى اعتقال اثنين من الهاربين في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ وهارب واحد خلال عام ٢٠١٠ إلى زيادة قضيتين إضافيتين إلى عبء العمل الخاص بالمحاكمات. وترد أدناه تفاصيل التطورات منذ أيار/مايو ٢٠٠٩:

(أ) اعتقل غريغوار نداهيمانا وإدلفونسي نيزييمانا في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، على التوالي. ونظرا للرفض السابق لطلبات المدعي العام بموجب القاعدة ١١ مكررا إحالة القضايا إلى رواندا وغياب أي محكمة أخرى مستعدة لتسلم القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اضطرت المحكمة الدولية إلى النظر في قضية نداهيمانا أيضا. ووفقا لأحدث جدول زمني للقضايا، يتوقع أن تبدأ محاكمة نداهيمانا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وأن تكتمل في نيسان/أبريل ٢٠١١. ويحتاج المدعي العام إلى موارد إضافية لإعداد القضية والنظر فيها. ويتوقع أن تبدأ محاكمة إدلفونسي نيزييمانا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وأن تكتمل في حزيران/يونيه ٢٠١١. ويحتاج المدعي العام أيضا إلى فريق كامل للمحاكمة بالإضافة إلى موظفين للدعم لإعداد وتقديم هذه القضية خلال المحاكمة؛

(ب) أُلقي القبض على جان - بوسكو أوينكيندي في رواندا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ونقل إلى المحكمة في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠. وبما أن هذه القضية تقررت إحالتها إلى السلطات القضائية الوطنية للمحاكمة، يجب على المدعي العام أن يبادر فورا إلى إعداد طلب الإحالة بموجب القاعدة ١١ مكررا، وهو ما من شأنه أن يشمل إعداد القضية للمحاكمة في المحكمة الدولية في حال فشل طلب الإحالة. ومن ثم يحتاج المدعي العام

إلى موارد إضافية لتشكيل فريق للمحاكمة لإعداد قضية أوينكيدي للإحالة وللمحاكمة في حال فشل طلب الإحالة؛

(ج) كما هو مبين أعلاه (انظر الفقرة ٧)، تستمر محاكمة كاريميرا وآخرين باعتبارها محاكمة لعدة متهمين، في حين كان من المتوقع ألا تستمر سوى قضية نغيزو مباتسي المجزأة في عام ٢٠١٠ وأن تكتمل قضية كاريميرا ونزيروريرا بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ووفقا لآخر جدول زمني للقضايا، يتوقع الآن اكتمال هذه المحاكمة التي تشمل عدة متهمين في أيار/مايو ٢٠١١. وتتطلب محاكمة عدة متهمين موارد أكثر مما تتطلبه محاكمة لمتهم واحد. وبينما وضع المدعي العام ميزانية لهذه المحاكمة على افتراض أنها ستكون محاكمة لمتهم واحد، فإن استمرارها الآن كمحاكمة لعدة متهمين يعني أن هناك حاجة إلى موارد إضافية؛

(د) في نهاية عام ٢٠٠٩، ارتفع عدد المحاكمات التي كان لا بد من استمرارها في عام ٢٠١٠ من ثلاث محاكمات، وهو ما كان متوقعا، إلى ثماني محاكمات. وقد شملت ثلاثا من المحاكمات ذات المتهم الواحد (مونيكازي وبتاو كوليليايو وهاتينغيكمانا) التي كان من المتوقع أن تمتد إلى عام ٢٠١٠ بغرض تقديم المرافعات الختامية. وكان على المدعي العام أن يبقى على فريق للمحاكمة من أجل محاكمة مونيكازي حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عندما قدمت المرافعات الختامية. وأعيد بعد ذلك بعض أعضاء فريق المحاكمة من أجل إعداد وتقديم محاكمات غاتيتي ونداهيماننا ونيزيماننا. وفي محاكمة هاتينغيكماننا، استُمع إلى المرافعات الختامية في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بدلا من شباط/فبراير ٢٠١٠. وهذا يعني أن المدعي العام كان عليه الإبقاء على فريق للمحاكمة من أجل هذه القضية حتى نيسان/أبريل ٢٠١٠ على الرغم من عدم وجود اعتمادات في الميزانية لذلك في عام ٢٠١٠. وفي محاكمة بتاو كوليليايو، كان من المقرر في البداية إيداع الموجزات الختامية في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠. وأجل هذا الموعد النهائي إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وكان من المقرر إجراء المرافعات الختامية في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن ثم فإنه مطلوب من المدعي العام الإبقاء على فريق للمحاكمة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠ لضمان اختتام هذه المحاكمة على النحو المناسب؛

(هـ) استلزم الامتداد غير المتوقع لهذه المحاكمات ذات المتهم الواحد حتى عام ٢٠١٠ بفترة شهر واحد وأربعة أشهر وستة أشهر، على التوالي، أن تمثل أفرقة للمحاكمة المدعي العام خلال الفترات المعنية في عام ٢٠١٠ في جميع المحاكمات الثلاث، على الرغم من أنه لم يكن يتوقعها، ومن ثم لم يدرجها في الميزانية؛

(و) كان من المتوقع أن تكتمل محاكمة كانيارو كيغا ونغريباتواري خلال عام ٢٠٠٩؛ ومن ثم لم يرصد لهما أي اعتماد في تقديرات ميزانية مكتب المدعي العام لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقد استمرت كلتا المحاکمتين حتى عام ٢٠١٠. واكتملت محاكمة كانيارو كيغا في نهاية المطاف في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وحتى ذلك الحين، كان المدعي العام بحاجة إلى فريق محاكمة كامل (لم يكن متوقعا ولم يكن مدرجا في الميزانية) لاستكمال النظر في القضية. ولا تزال محاكمة نغريباتواري جارية. ويتوقع الجدول الزمني للقضايا أن يتم الانتهاء من الاستماع إلى الأدلة في شباط/فبراير ٢٠١١ وأن تقدم المرافعات الختامية في نيسان/أبريل ٢٠١١. ويحتاج المدعي العام إلى فريق محاكمة كامل للنظر في القضية حتى نيسان/أبريل ٢٠١١؛

(ز) كان من المتوقع أن تستمر محاكمتان (غاثيتي ونزابونيماننا) إلى غاية النصف الأول من عام ٢٠١٠. وقد امتدت القضيتان لفترات أطول الآن. ووفقا لآخر جدول زمني للقضايا، يتوقع تقديم المرافعات الختامية في محاكمة غاثيتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويتوخى أحدث جدول زمني للقضايا أن يجري الاستماع إلى المرافعات الختامية في محاكمة نزابونيماننا في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. ويحتاج المدعي العام إلى فريق للمحاكمة لكلتا القضيتين حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بالنسبة لمحاكمة غاثيتي، وحتى حزيران/يونيه ٢٠١١ بالنسبة لمحاكمة نزابونيماننا.

٢٣ - وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٠، بذل كل من المدعي العام والأجهزة الأخرى التابعة للمحكمة جهودا متضافرة من أجل تغطية النقص في التمويل باستخدام الموارد المتاحة. وتنقسم تلك الجهود إلى ثلاثة أنواع:

(أ) حتى الآن، تمكن المدعي العام من أن يستخدم مؤقتا بعض موارد شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية لمعالجة بعض عبء العمل المتعلق بالمحاكمات. وقد تسنى القيام بذلك بسبب التأخير في إصدار الأحكام في بعض المحاكمات ذات المتهم الواحد والمحاكمات المتعددة المتهمين. وقد تأخر عبء العمل الكبير المتعلق بدعاوى الاستئناف والذي كان متوقعا في مطلع عام ٢٠١٠ تمشيا مع التأخير الحاصل في إصدار الأحكام. غير أن الشعبة تتوقع حوالي ٢٤ دعوى جديدة للاستئناف (فيما يتعلق باثنتين من المحاكمات المتعددة المتهمين واثنتين من المحاكمات ذات المتهم الواحد) خلال الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وهو ما سيحد من مدى اعتماد المدعي العام على موارد الشعبة لإجراء المحاكمات. وبذلك أضحي من الأهمية بمكان حصول المدعي العام على موارد إضافية لمواصلة واستكمال ما تبقى من محاكمات. ووفقا للتوقعات الحالية، ستصدر الأحكام

في قضيتي نتاوو كوليلايو و كانيارو كيغا في آب/أغسطس ٢٠١٠. وفي محاكمة نيراماسوهو كو وآخرين (بوتاري)، التي تضم ٦ متهمين، يتوقع صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في محاكمة هاتينغيكيمانا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. أما الحكم في المحاكمة المتعددة المتهمين ليندينديليمانا وثلاثة متهمين آخرين، فيتوقع صدوره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في محاكمة بيزيمونغو المتعددة المتهمين في النصف الأول من عام ٢٠١١؛

(ب) تمكن مكتب المدعي العام من استخدام الوفورات المتأتية من الوظائف الشاغرة لتزويد بعض المحاكمات بموظفين مؤقتا. غير أن هذه الموارد ذات طابع محدود جدا بالنظر إلى أن التوظيف لا يزال مستمرا وإلى أن الشواغر يجري ملؤها؛

(ج) قام المدعي العام، حيثما أمكن، بنقل الموارد المتاحة من محاكمة مكتملة إلى محاكمة أخرى. فعلى سبيل المثال، نقلت بعض الموارد الخاصة بمحاكمة كانيارو كيغا بغرض التحضير لمحاكمة نداهيمانا وتقديمها. ونقلت بعض الموارد من محاكمة مونيكا كازي إلى قضية نداهيمانا. ومن المؤمل أن تُنقل بعض الموارد من محاكمة غاتيتي إلى محاكمة نيزيمانا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتجدر الإشارة هنا أنه أضحي من الصعب على نحو متزايد استخدام هذه الاستراتيجية. ونظرا لضيق الوقت المتبقي لاستكمال جميع المحاكمات، وبما أن بعض أعمال المحاكمات يجب أن تتم بشكل متزامن، فإنه لا يتأتى دائما الانتظار إلى أن تكتمل إحدى المحاكمات لكي تنقل الموارد إلى محاكمة أخرى. ولذلك السبب، من الضروري توفر الموارد الكافية التي تتيح استمرار أعمال المحاكمات بشكل متزامن عندما يقتضي الجدول الزمني للقضايا ذلك. وقد يستلزم ذلك زيادة مفاجئة في الموارد المطلوبة، لكنه من المتوقع أن يضمن انجاز المحاكمات بسرعة أكبر.

٢٤ - ويحتاج المدعي العام إلى موارد إضافية من أجل تعزيز القدرات في القسمين اللذين يدعمان أعمال المحاكمات: قسم التحقيقات، الذي يقوم بالتحقيقات ويتعقب الأشخاص المتهمين ويدعم المحاكمات الجارية؛ وقسم دعم المعلومات والأدلة، وهو بمثابة الحارس لوثائق مكتب المدعي العام المستخدمة في التحقيقات والمحاكمات ودعاوى الاستئناف. وهذان القسمان هما شريان حياة عمل مكتب المدعي العام، حيث لا يمكن للمحاكمات ولا لدعاوى الاستئناف أن تتم بدونهما. وقد أصبحت الموارد المدرجة في مشروع ميزانية المحكمة الدولية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ من أجل وحدي الدعم المذكورتين غير كافية نتيجة للتطورات المذكورة في هذا التقرير.

٢٥ - والولاية الأساسية لقسم دعم المعلومات والأدلة هي إدارة المعلومات والأدلة المتوفرة لدى مكتب المدعي العام على مدى دورة حياتها. ويتم ذلك من خلال جمع المعلومات والأدلة وتأمينها وتخزينها وتقديمها، فضلا عن تزويد المستخدمين بإمكانية الاطلاع عليها عبر قناة مراقبة الوثائق. ويستلزم ذلك الإدارة المنهجية للمعلومات والوثائق والأدلة التي تنشأ في المكتب أو ترد عليه في جميع مراحل دورة حياتها التي تشمل إدارة المستودعات وخدمات الخزانات. ويقدم القسم الدعم للمحاكمات من خلال التدريب على موارد المعلومات المتوفرة لدى المكتب، والمساعدة في عمليات البحث، وإجراء البحوث، وتقديم المساعدة فيما يخص الإقرارات في المجال الإلكتروني، وتعبئة قواعد بيانات المكتب وتحديثها. ويوفر قسم دعم المعلومات والأدلة أيضا نظاما متكاملًا لتحديد ما يتوفر لمكتب المدعي العام من معلومات وجمعها واسترجاعها وتبادلها وتقييمها. ويتم ذلك من خلال تطوير وصيانة بوابة المعلومات، وهي الشبكة الداخلية للمكتب. ويضع هذا المرفق جميع قواعد بيانات المعلومات وأصولها معا في بيئة واحدة معززة بالتكنولوجيا وتعمل بنظام Sharepoint، وذلك بهدف تجميع أصول المعارف المتوفرة لدى المكتب وإتاحة استرجاعها والاطلاع عليها واستخدامها لمهام المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف على حد سواء. ويوفر القسم أيضا دعم النظم إلى أفرقة المحاكمة والاستئناف من خلال الخدمات التقنية، وإدارة برامج ومعدات الحاسوب، وتوفير الأدوات المعلوماتية للدعم، وتعهد قواعد بيانات مكتب المدعي العام. ويتوقع أن يدعم القسم المذكور أفرقة المحاكمة التي تعنى بمسائل تتصل بالقاعدة ٧١ مكررا وذلك بإجراء بحث مستفيض. وتحتاج شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية أيضا إلى الدعم في مجال البحوث بصورة مستمرة فيما يتعلق بالإعلانات التي يجب على الشعبة أن تدلي بها في كل دعوى من دعاوى الاستئناف بشأن الإقرارات بموجب القاعدة ٦٨. ويتطلب ذلك البحث في كثير من الأحيان فحص مئات الصفحات من النصوص المستنسخة وغيرها من المواد. ونظرا للزيادة في عبء العمل المتصل بالمحاكمات لعام ٢٠١٠، أضحت الموارد غير كافية لتغطية مهام الدعم تلك. وبذلك يحتاج المدعي العام إلى موارد في إطار المساعدة المؤقتة العامة لتغطية العجز.

٢٦ - ويتطلب دعم قسم التحقيقات على تتبع الشهود الذين ترغب أفرقة المحاكمة والاستئناف في اختبارهم وإعدادهم للمحاكمة، وعلى إجراء مقابلات مع الشهود الجدد إن اقتضى الأمر، وإدارة الشهود المحتملين، والعثور على الوثائق والمستندات المادية، واصطحاب أعضاء فريق المحاكمة إلى مواقع الجريمة لدى الاضطلاع بمهمة في رواندا لاستشارة الشهود وإعدادهم، والإدلاء بالشهادة نيابة عن الادعاء خلال المحاكمة. ويتطلب ذلك أيضا إجراء تحقيقات في عدم وجود المتهمين في مكان الجريمة، وتحريات عن خلفية شهود الدفاع

وسوابقهم. وباعتماد القاعدة ٧١ مكررا، ستحتاج أفرقة المحاكمة إلى دعم من قسم التحقيقات لإعداد القضايا الثلاث الجديدة من أجل إجراءات حفظ الأدلة. وينطوي تعقب المتهمين على المهمة الشاقة المتمثلة في البحث عن الأشخاص العشرة المتبقين على قائمة المطلوبين للمحكمة لتحديد أماكن وجودهم وإلقاء القبض عليهم.

٢٧ - وقد أدت الزيادة في عبء العمل المرتبط بالمحاكمات لعام ٢٠١٠ إلى زيادة الطلب على دعم البحوث وخاصة الدعم المقدم من أفرقة المحاكمة. وفي نفس الوقت، فإنه مطلوب من قسم دعم المعلومات والأدلة مواصلة تقديم هذا الدعم إلى شعبة الاستئناف والاستشارات القانونية، التي يشهد عبء عملها أيضا ارتفاعا بسبب زيادة عدد الأحكام الصادرة.

#### الجدول ٤

#### الاحتياجات الإضافية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| التقديرات        | التغير          | الاعتماد الأولي |
|------------------|-----------------|-----------------|
| <b>النفقات</b>   |                 |                 |
| ٤١ ٥٠٩,٠         | -               | ٤١ ٥٠٩,٠        |
| ٩ ٨٧٨,٦          | ٩ ٨٧٨,٦         | -               |
| ١٣٤,٣            | -               | ١٣٤,٣           |
| ١ ٤٠١,٩          | -               | ١ ٤٠١,٩         |
| ٦٩٧,٩            | -               | ٦٩٧,٩           |
| ٥ ٩٨٦,٦          | ١ ١٥١,٨         | ٤ ٨٣٤,٨         |
| <b>٥٩ ٦٠٨,٣</b>  | <b>١١ ٠٣٠,٤</b> | <b>٤٨ ٥٧٧,٩</b> |
| <b>الإيرادات</b> |                 |                 |
| ٥ ٩٨٦,٦          | ١ ١٥١,٨         | ٤ ٨٣٤,٨         |
| <b>٥٣ ٦٢١,٧</b>  | <b>٩ ٨٧٨,٦</b>  | <b>٤٣ ٧٤٣,١</b> |

#### الاحتياجات من الموارد

#### تكاليف الموظفين الأخرى

٢٨ - استنادا إلى أحدث جدول زمني للمحاكمات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، قررت المحكمة أن بعض المهام المقرر إنهاؤها في عام ٢٠٠٩ وفي فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيلزم تنفيذها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وبناء عليه، من شأن الاحتياجات الإضافية البالغة

٦٠٠ ٨٧٨ ٩ دولار أن تغطي ما يقابلها من المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المرتبطة بما يلي:

(أ) إعادة المهام المتصلة بـ ٤١ وظيفة (٣ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ١٦ ف-٣، و ١١ ف-٢، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٥ من الرتبة المحلية) كانت قد ألغيت في عام ٢٠٠٩. وستمند إعادة تثبيت الوظائف لفترة ١٨ شهرا ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١؛

(ب) تغطي الميزانية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ الإلغاء التدريجي للوظائف البالغ عددها ٢٣ وظيفة في مكتب المدعي العام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. غير أنه استنادا إلى الجدول الزمني المنقح للمحاكمات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، قررت المحكمة الدولية مواصلة المهام الخاصة بالوظائف البالغ عددها ١٨ (١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٦ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٣ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) لفترة ستة أشهر إضافية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، على أن تمول من خلال المساعدة المؤقتة العامة.

٢٩ - ويتناسب التمويل من خلال المساعدة المؤقتة العامة للمهام المذكورة أعلاه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ مع المستوى المنقح للأنشطة القضائية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وعلاوة على ذلك، سيضمن ذلك الترتيب لمكتب المدعي العام المرونة اللازمة لتسريع أو إبطاء وتيرة الإلغاء التدريجي لفرادى الوظائف.

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٣٠ - تقدر تكاليف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ ٨٠٠ ١٥١ ١ دولار فيما يتصل بالوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة المبينة في الفقرة ٢٨ أعلاه. ويقابل تلك التكاليف مبلغ مناظر في إطار الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

## جيم - قلم المحكمة

الجدول ٥

الاحتياجات الإضافية حسب وجه الإنفاق  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| الاعتماد الأولي                                              | التغير           | التقديرات        |
|--------------------------------------------------------------|------------------|------------------|
| <b>النفقات</b>                                               |                  |                  |
| الوظائف                                                      | ١٠٥ ٠٣٥,٢        | ١٠٥ ٠٣٥,٢        |
| تكاليف الموظفين الأخرى                                       | ١٥ ١٠٨,٣         | ٣٢ ٩٥٢,٦         |
| الاستشاريون والخبراء                                         | ١١٢,٢            | ١٨٥,٢            |
| السفر                                                        | ١ ٩٥٤,٧          | ٢ ٧٤٩,٦          |
| الخدمات التعاقدية                                            | ٢٣ ٥٦١,٢         | ٢٣ ٥٦١,٢         |
| مصرفات التشغيل العامة                                        | ١٢ ٧٠٢,٧         | ١٣ ١٩٢,٧         |
| الضيافة                                                      | ٨,٣              | ٨,٣              |
| اللوازم والمواد                                              | ٢ ٤٤٤,٨          | ٢ ٥٥٠,٧          |
| الأثاث والمعدات                                              | ١ ٦١٢,٥          | ٢ ٢٩٠,٥          |
| تحسين أماكن العمل                                            | ٣٨٨,٠            | ٣٨٨,٠            |
| المنح والتبرعات                                              | ٢ ٤٠٣,٠          | ٢ ٤٠٣,٠          |
| الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين                       | ١٣ ٢١٤,٥         | ١٥ ٢٢٩,٧         |
| <b>المجموع</b>                                               | <b>١٧٨,٥٤٥,٤</b> | <b>٢٠٠ ٥٤٦,٧</b> |
| <b>الإيرادات</b>                                             |                  |                  |
| الإيرادات المتأتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين | ١٣ ٢١٤,٥         | ١٥ ٢٢٩,٧         |
| <b>مجموع الاحتياجات (الصافي)</b>                             | <b>١٦٥ ٣٣٠,٩</b> | <b>١٨٥ ٣١٧,٠</b> |

## الاحتياجات من الموارد

تكاليف الموظفين الأخرى

٣١ - استنادا إلى أحدث جدول زمني للمحاكمات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، قررت المحكمة أن بعض المهام المقرر إنهاؤها في عام ٢٠٠٩ وفي فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيلزم تمديدها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وبناء عليه، من شأن الاحتياجات الإضافية البالغة ٣٠٠ ٨٤٤ ١٧ دولار أن تغطي ما يقابلها من المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المرتبطة بما يلي:

(أ) في فترة السنتين الحالية، هناك ٩٣ وظيفة (٢ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ١٨ ف-٣، و ٣٣ ف-٢، و ٢١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ١٦ من الرتبة المحلية) من الوظائف الممولة حالياً حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وسيلزم تمديد هذه الوظائف لمدة تسعة أشهر إضافية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١؛

(ب) إعادة المهام المتصلة بـ ٩٤ وظيفة (٧ ف-٢، و ٥ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٣ من فئة الخدمة الميدانية، و ١٣ من فئة خدمات الأمن، و ٦٦ من الرتبة المحلية) كانت قد ألغيت في عام ٢٠٠٩. وستتم إعادة تثبيت الوظائف لفترة ١٨ شهراً ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١؛

(ج) تغطي الميزانية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ الإلغاء التدريجي لمهام ٤٢ وظيفة (١ ف-٤، و ٤ ف-٢، و ١٥ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٥ من فئة الخدمة الميدانية، و ٢ من فئة خدمات الأمن، و ١٥ من الرتبة المحلية) في قلم المحكمة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. غير أنه استناداً إلى الجدول الزمني المنقح للمحاكمات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، يُقترح استمرار مهام هذه الوظائف لفترة ستة أشهر إضافية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وتمويلها من خلال المساعدة المؤقتة العامة.

٣٢ - ويتناسب التمويل من خلال المساعدة المؤقتة العامة للمهام المذكورة أعلاه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ مع المستوى المنقح للأنشطة القضائية خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وعلاوة على ذلك، سيضمن ذلك الترتيب لقلم المحكمة المرونة اللازمة لتسريع أو إبطاء وتيرة الإلغاء التدريجي لفرادى الوظائف.

#### الاستشاريون والخبراء

٣٣ - تستند الاحتياجات الإضافية البالغة ٧٣ ٠٠٠ دولار إلى التقييم المنقح الذي أجراه قسم دعم الشهود والضحايا لإشراك تسعة من الشهود الخبراء الإضافيين فيما يتصل بمحاكمات ثلاثة متهمين من المقرر إجراؤها في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ وفي مطلع عام ٢٠١١. وتشمل التكلفة رسوم الخدمات الاستشارية (٤٠ ٥٠٠ دولار) على أساس معدل متوسط قدره ٤ ٥٠٠ دولار، وتكلفة تذاكر السفر بالطائرة في طريق العودة وبدل الإقامة اليومي من أجل إقامة الشهود الخبراء في أروشا لمدة ١٤ يوماً (٣٢ ٥٠٠ دولار).

#### السفر

٣٤ - يعزى المبلغ الإضافي ٧٩٤ ٩٠٠ دولار إلى السفر والبدلات لكل من شهود الادعاء والدفاع، وسفر الموظفين لدعم الشهود وغير ذلك من الأنشطة الضرورية الناجمة عن زيادة

أنشطة المحاكمات. ويتوقع استدعاء ٣٣٠ شاهدا إضافيا لإدلاء بشهاداتهم خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتشمل تكاليف السفر تكاليف وثائق السفر، والسفر المحلي، وتكاليف السكن، وبدل الإقامة اليومي.

#### مصروفات التشغيل العامة

٣٥ - من شأن الاحتياجات الإضافية البالغة ٤٩٠ ٠٠٠ دولار تحت بند استئجار الطائرات الثابتة الجناحين أن تغطي التشغيل المتزايد للطائرة من طراز Beechcraft التابعة للأمم المتحدة في ضوء زيادة تنقل الشهود التي يتعين معالجتها خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وخاصة بين كيغالي وأروشا، وذلك نتيجة لتنقيح الجدول الزمني للمحاكمات. ويشمل الاعتماد التكلفة الأساسية، وتكاليف الإعاشة لطاقم الطائرة، ورسوم الهبوط والوقوف، وخدمات المناولة الأرضية، والتأمين الإضافي ضد المخاطر، ورسوم التخزين.

#### اللوازم والمواد

٣٦ - تتعلق الموارد الإضافية المقدرة بقيمة ١٠٥ ٩٠٠ دولار بإعادة التخفيض الذي طبق على اللوازم والمواد المكتبية في الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وقد كانت تقوم على افتراض انخفاض أنشطة المحاكمات خلال فترة السنتين.

#### الأثاث والمعدات

٣٧ - تتعلق الاحتياجات الإضافية البالغة قيمتها ٦٧٨ ٠٠٠ دولار بالاستبدال اللازم للمعدات البالية/المعطلة التي كان من المقرر التخلص منها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولكن تم الإبقاء عليها على افتراض أن مستوى أعمال المحاكمات سيشهد انخفاضا كبيرا في بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٠. غير أنه بالنظر إلى تنقيح الجدول الزمني للقضايا، الذي يتوخى انخفاض أنشطة المحاكمات ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١١، هناك حاجة إلى استبدال المعدات من أجل التشغيل الفعال للمحكمة، وذلك على النحو التالي: (أ) المركبات الخمس التي شطبت ولكن احتفظ بها في الأسطول بسبب الاحتياجات التشغيلية الحالية، وذلك تفاديا لحدوث الأعطال في المركبات التي ما فتئت تحدث أثناء تنقل الشهود/الضحايا والمتهمين (٢٥٠ ٠٠٠ دولار)؛ (ب) المعدات السمعية والبصرية البالية والمعطلة، التي قد يكون عطلها مخلا بالإجراءات القضائية، حيث إن تلك المعدات ضرورية لحسن سير عمل قاعات المحكمة (٧٢ ٠٠٠ دولار)؛ (ج) معدات التشغيل الآلي للمكاتب المتصلة باستبدال الحواسيب والطابعات المهترئة (٩٠ ٠٠٠ دولار)، وتحديث الشبكة (١٨٤ ٠٠٠ دولار)،

واقْتناء مجموعات البرامجيات (٧ ٠٠٠ دولار)، واستبدال معدات ورشة التجهيز الإلكتروني للبيانات العتيقة/المعطلة (٧٥ ٠٠٠ دولار).

الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

٣٨ - تقدر تكاليف الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بمبلغ ٢ ٠١٥ ٢٠٠ دولار فيما يتصل بالوظائف الممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة المبينة في الفقرة ٣١ أعلاه. ويقابل تلك التكاليف مبلغ مناظر في إطار الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

#### رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٣٩ - يُطلب من الجمعية العامة أن:

(أ) تحيط علماً بهذا التقرير؛

(ب) توافق على اعتماد إضافي يبلغ إجماليه ٣٤ ٢٢٣ ٠٠٠ دولار (صافيه ٣١ ٠٥٦ ٠٠٠ دولار) للحساب الخاص للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.